



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة الافتتاحية

للدكتور علاء الدين العلوان
المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

إلى

الدورة الستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط

مسقط، عمان، 27 - 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013

أصحاب السمو الملكي، معالي الرئيس، أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في الدورة الستين للجنة الإقليمية.

وأودُّ في البداية أن أعرب عن تقديري لمضيفنا صاحب السمو هيثم بن طارق آل سعيد، وزير التراث والثقافة، ولحكومة عُمان على الدعوة الكريمة وعلى حسن الضيافة لكل من أتى اليوم للمشاركة باجتماعات اللجنة الإقليمية. وأودُّ هنا أن أثنى على الإنجازات المبهرة التي حققتها عُمان في مجال الصحة على مدى العقود القليلة الماضية من خلال التزامها المتواصل بالتنمية الصحية وتوحي الدقة في التخطيط. ويعد التعاون المتميز بين منظمة الصحة العالمية وعُمان نموذجاً لروح التعاون التي نهدف إلى بلوغه مع جميع الدول الأعضاء، وإني بصفتي كمدير إقليمي لا أملك سوى أن أبعث بتحية خاصة لعُمان على هذا الجهد.

كما أودُّ أن أتوجَّه بالشكر لصاحبة السمو الملكي الأميرة منى الحسين على تكريمها بالموافقة على تشریفنا بالحضور اليوم ومخاطبة اللجنة الإقليمية. واسمحي لي، يا صاحبة السمو الملكي، بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا في أمانة المنظمة لدعمكم المتواصل لبرامج منظمة الصحة العالمية ومبادراتها، على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي ولتفانيكم في خدمة قضية القوى العاملة الصحية، ولاسيما العاملين والعاملات بالتمريض والقبالة.

السيدات والسادة،

سوف نستعرض معكم، خلال اجتماعات الدورة الستين للجنة الإقليمية، ما أنجزناه سوياً حتى الآن على مدار العام المنصرم. وستكون الاجتماعات فرصة جيدة لنلتمس منكم الإرشاد والنصح حول المزيد من ما نحتاج لأن نحققه، وسنركز جهودنا والحوار المتواصل فيما بيننا على ما نحتاج أن نحققه معاً في سبيل تحسين الصحة العمومية في إقليمنا والتصدي للتحديات المتصاعدة التي نواجهها. ولقد سررت بأن تمكنت العام الماضي من أن أضع بين أيديكم الأولويات الاستراتيجية للإقليم خلال فترة شغلي لهذا المنصب لاعتمادها، إلى جانب بعض الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية. وكان ذلك ثمار المشاورات المهمة والمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء، من ثم ينبغي الآن أن تنعكس هذه الأولويات والاتجاهات على كل ما نقوم به من أعمال. وبالفعل، فالتقرير السنوي الذي أعرضه اليوم على سيادتكم يسلط الضوء على ما حققناه في هذه المجالات على مدار الثمانية عشر شهراً المنقضية.

ولقد نفذت أمانة المنظمة جدول أعمال حافلاً جداً في كل مجال من المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، ولاسيما في مجال تقوية النُظُم الصحية، وهو من المجالات التي تحظى باهتمام كل دولة من دول الإقليم، بصرف النظر عن الدخل وعن الوضع الصحي فيها. وفي العام المنصرم، أبديتم تقديراً عالياً للتحليل والتوصيات التي عُرضت عليكم في الورقة التي قُدمت في اللجنة الإقليمية حول تقوية النُظُم الصحية، وهي ورقة أوضحت أيضاً الفجوات والتحديات في جميع مجموعات البلدان وترسم الطريق للمُضي قُدماً، وعلينا أن نواصل الاستفادة من الزخم في هذا المجال.

وهناك أيضاً زخم عالمي متنام حول مفهوم التغطية الصحية الشاملة. فماذا نعني بهذا المصطلح؟ إنه في الأساس طريقة لضمان حصول جميع الناس على الرعاية الصحية التي يحتاجونها، بمستوى مقبول من الجودة، ووقتاً يحتاجونها، بدون الوقوع في ضائقة مالية. وهناك الكثير من المسارات التي يمكن من خلالها بلوغ التغطية الصحية الشاملة، ولكن لا يوجد مجال للشك في أن الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة سوف يسهم في تقوية النظام الصحي بأسره على المدى الطويل.

ويتضح هذا الأمر على وجه الخصوص في مجال صحة الأمهات والأطفال؛ فكثير من بلدان الإقليم لم تنزل بلا نظام صارم لضمان المتابعة الدقيقة لصحة الأمهات والأطفال خلال الحمل، وقبل الولادة وبعدها، وخلال مراحل الطفولة المبكرة والمراهقة. كما يعد تسجيل الأحوال المدنية لوقائع الولادة والوفيات جزءاً بالغ الأهمية من هذا النظام، فأهميته تضاهي الرعاية السابقة للولادة، والتمنيع، والتدبير العلاجي لصحة الأطفال والمراهقين، والصحة الإنجابية بوجه عام. وسأطرق أثناء تقديمي للتقرير السنوي، غداً إن شاء الله، لوصف مقتضب للعمل الذي قمنا به من أجل التحرك نحو المرميين 4 و5 من المرامي الإنمائية للألفية، ولا يفوتني، قبل ذلك، أن أثنى عاطر الشاء وأجمله على العمل المتقن والمتميز الذي قامت به البلدان التي تنوء بعبء ثقيل من وفيات الأمهات والأطفال، وذلك عندما أعدت خطط تسريع وتيرة

التحرك للوصول إلى المرامي، وبالطبع فإنها ستواجه التحديات أثناء تنفيذها لتلك الخطط، سواء في الإمداد أم في حشد الموارد، ولا بد لها من التصدي لتلك التحديات.

السيدات والسادة،

إن أمننا الصحي الشامل، هو مسألة ذات أهمية قصوى لنا جميعاً، وتعد اللوائح الصحية الدولية (2005) من الأدوات الهامة التي تساعدنا في الحفاظ على هذا الأمن. ففي هذه الحقبة التي تتزايد فيها فرص التجارة والسفر على الصعيد الدولي، ويزداد اليوم تلو الآخر الاعتماد المتبادل في حياة الأفراد والأنشطة الاقتصادية على بعضها البعض، وتلوح في الأفق تهديدات جديدة للصحة العمومية، تتأكد لدينا أهمية اللوائح الصحية في حماية الأمن الصحي في جميع أرجاء العالم، وفي الإقليم وفي البلدان على حد سواء. ومن الأهمية بمكان أن تكون جميع القطاعات المعنية في كل بلد قادرة على الوفاء بمتطلبات تنفيذ اللوائح بحلول المواعيد النهائية المقررة لها. وسوف تواصل المنظمة تقديم الدعم لكم عبر هذه العملية، ولكن الدول الأعضاء هي وحدها القادرة على تحديد مدى جاهزيتها في الوقت المحدد. ولذا، فإني أعتنم هذه المناسبة لأشجعكم على التأكد من أن بلدانكم ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالامتثال للوائح الصحية وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

ويعد ظهور الفيروس التاجي (كورونا) المستجد، المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، مثلاً واضحاً على سبب احتياجاتنا لتطبيق اللوائح الصحية الدولية. وعلى الرغم من أن الإصابة بالفيروس لم تُعلن كحالة صحة عمومية طارئة مثيرة للقلق على الصعيد الدولي، فإنه الموقف الصحيح يتطلب منا أن نواصل متابعة الموقف متابعة دقيقة وبشفافية تامة. وقد قمنا هذا العام بتنظيم اجتماعين دوليين حول هذا الموضوع بمقر المكتب الإقليمي، في القاهرة، في شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو، ناقش خلالهما مجموعة من أفضل الخبراء طيفاً من المسائل التقنية. إننا مازلنا بحاجة لمعرفة المزيد عن الفيروس التاجي (كورونا) وما هي أفضل السبل لمعالجته، ومازلنا نحتاج لأن نطور اللقاح الخاص به، وأؤكد على أننا نعمل بجد مع عدد من البلدان الأعضاء والشركاء على هذه القضية، وسوف نستمر في إطلاعكم على ما يستجد في هذا الأمر.

واسمحوا لي، ونحن نتحدث عن الأمن الصحي، أن أهنئ معالي وزير الصحة السعودي على نجاح إتمام موسم الحج تنظيمياً وصحياً. ونحن جميعاً نؤمن عالياً بالجهود الدؤوبة التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية لضمان صحة الحجاج وسلامتهم.

ونتحول إلى شلل الأطفال الذي لا يزال يمثل مسألة خطيرة؛ فقد شهدنا انخفاضاً كبيراً في عدد حالات الإصابة في عام 2013 في اثنين من البلدان الموطونة الثلاثة المتبقية في العالم، وهي تحديداً أفغانستان ونيجيريا، مقارنة بعام 2012، إلا أن هذا المستوى الكبير من الانخفاض في عدد الحالات لم نره بعد في باكستان. وما يبعث على القلق في هذا الأمر هو وجود جيوب للعدوى بفيروس شلل الأطفال في كل من باكستان والصومال، والمناطق الخالية من شلل الأطفال في بعض البلدان، وهي المناطق التي لم تستطع طواقم التطعيم الوصول إلى الأطفال لمدة طويلة، مما يطرح تهديداً صحياً متزايداً على الصعيد الدولي. كما أشير هنا إلى اكتشاف فيروس منشؤه باكستان في عينات بيئية في الضفة الغربية وغزة، في شهر آب/أغسطس من هذا العام وقبل ذلك في مصر. إن الاستمرار في وجود الفيروس في ثلاثة بلدان موطونة، والفاشية التي تشهدها الصومال حالياً تهدد البلدان الأخرى الخالية من فيروس شلل الأطفال. ومكافحة تهديدات هذه الفاشية وتحقيق استئصال شلل الأطفال يمثلان بلا شك تحدياً كبيراً، ويعود ذلك إلى العدد الكبير من الأطفال الذين لم

يحصلوا على اللقاح نظراً لصعوبة الوصول إليهم. ومن ناحيتنا، فنحن نواصل العمل ضمن نمطٍ يراعي حالة الطوارئ، تماشياً مع قرار جمعية الصحة العالمية لعام 2012 الذي يعلن شلل الأطفال حالة طوارئ للصحة العمومية العالمية، ويجب أن يظل جميع الدول الأعضاء على أقصى درجات اليقظة والحذر.

وأودُّ أن أوكد لكم أن منظمة الصحة العالمية سوف تكثف عملها مع منظمة اليونيسيف ومع الشركاء الآخرين وتعتبره أمراً ملحاً جداً، إلا أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تهتم وأن تشارك في بذل الجهود الحاسمة في هذا المجال.

السيدات والسادة،

وأتحوّل بكم، أصحاب السمو والمعالي، إلى وباء الأمراض غير السارية ولاسيما أمراض القلب والسكري والسرطان، التي لا تزال تلحق الضرر بأعداد متزايدة من سكان هذا الإقليم، كما أنها ستزيد مع تقدم السكان في الأعمار، وفي سياق متواز لتزايدها، تتزايد كذلك الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها الأفراد والأسر والحكومات نتيجة الخسارة في الإنتاجية بسبب المرض والإعاقة والموت المبكر وتكلفة مواصلة علاج هذه الحالات المرضية المزمنة. ويكاد الإقليم أن يقتصر في تقبل الوضع ومواجهته إلى حد كبير من زاوية المعالجة، إن جاز لي القول، ولم يتم بذل ما يكفي من الجهود لمواجهة القضية من منظور الوقاية، ويجب أن تعطى الأولوية لزيادة مستوى الوعي وإيجاد سبل لتمكين الأفراد من العيش في حياة أكثر صحة، سُبُل تتلاءم مع واقع هذا الإقليم وتكون قابلة للتنفيذ به.

ففي العام الماضي، اعتمدت لجتكم الإقليمية الموقرة إطار العمل الإقليمي بشأن التزامات الدول الأعضاء بتنفيذ الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. فأعداد الأشخاص بالدول الأعضاء الذين يعانون من أمراض القلب والسكري والسرطان تتصاعد، وستواصل تصاعدها، مع تقدم السكان في العمر. فقد اتفقت معنا على الرؤية وعلى خارطة الطريق، وأقرتم بوجود بذل المزيد من العمل المكثف لتنفيذ تدابير عالية المردود والتأثير للوقاية من هذه الأمراض، وطلبتم منا أن نعمل وفق أسلوب يوضح كيف يمكن تنفيذ هذه التدابير، ولهذا فقد حفل هذا العام بسلسلة من الأعمال التي نفذت بالتعاون معكم أنتم، الدول الأعضاء، وتناولت تلك الأعمال إعداد إرشادات تقنية، ويسعدني أن أرى بعض البلدان قد بدأ بالفعل بتطبيق هذه الإرشادات، ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، ولا يزال لدينا الكثير مما ينبغي علينا عمله.

ومن بين القضايا التي ستناقشونها في هذا الأسبوع فإنني أودُّ أن أسترعي انتباه معاليكم للتحديات التي يواجهها الإقليم في الصحة والبيئة، ففي أيامنا الحاضرة يواجه الإقليم تحديات بيئية كبرى، بل هي في واقع الأمر تهديدات؛ وما تلوث الهواء والنفايات الصلبة والمياه الآمنة والإصحاح والغذاء الآمن إلا تهديدات قليلة العدد، ولكنها تثير قدراً ضخماً من القلق لدينا، إذ تعيق بلوغ المرامي الإنمائية للألفية، وستواصل إعاقه تحقيق المرامي الإنمائية والصحية الطويلة الأمد، وإنني لأتطلع إلى قدرٍ من التوافق حول الخطوات التي سنخطوها في المستقبل في هذا المجال.

السيدات والسادة،

إننا ننتمي لإقليم تبدو فيه حالات الطوارئ وكأنها أصبحت أسلوب الحياة المعتاد؛ فالصراعات والأزمات الطويلة الأمد تُخلّف وراءها عواقب غير محمودة على الصحة، وتلتهم في غضون أشهر قليلة المكاسب الصحية التي تراكمت إثر عقود من العمل الشاق والاستثمارات الكبرى. وفيها، تُستهدف المستشفيات والعاملون الصحيون كوسيلة لإرهاب

السكان المحليين، فضلاً عن أن الآثار الجانبية لأشكال الحظر المختلفة تحرم المرضى من الحصول على أدوية حيوية يحتاجون إليها من أجل البقاء قيد الحياة. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يتاح للعاملين في الإغاثة الإنسانية القيام بعملهم دون التهديد بالتعرض لمخاطر شخصية، وذلك وفقاً للقانون الدولي الإنساني، ومن الأمور البالغة الأهمية أيضاً أن يسمح بالمرور الآمن للخدمات الرعاية الصحية والأدوية والإمدادات المنقذة للحياة حتى تصل إلى من يحتاجون إليها.

والآن لدينا وضع إنساني بالغ الضخامة في الجمهورية العربية السورية، وفي الدول المجاورة لها، مع تواصل أعداد النازحين بالازدياد، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الخدمات الصحية في جميع البلدان المعنية، وتتجلى الخطورة المتزايدة لهذا الوضع على كل فرد منا بعودة ظهور حالات شلل الأطفال داخل سوريا هذا الشهر، بعدما حافظت الجمهورية العربية السورية على وضع خلوها من شلل الأطفال سنواتٍ طويلة. ولهذا فإنني أهيب بكم جميعاً، من مواقعكم كوزراء للصحة، للمحافظة على روح التكافل والتضامن التي التزمت بها في العام الماضي لدعم الرعاية الصحية للاجئين السوريين. وفي مطلع هذا العام أنشأت منظمة الصحة العالمية في الأردن مركزاً رئيسياً لتنسيق المساعدات الصحية التي تقدم للاجئين والنازحين في سوريا وفي البلدان المجاورة، ولحشد الموارد اللازمة للصحة، وقد توطد هذا المركز الرئيسي في الوقت الحاضر، وسيواصل أداء وظائفه طالما دعت الحاجة إليه، ونحن نعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة على الوصول إلى من يحتاج للإغاثة الصحية الإنسانية وسنواصل تقوية ما نبذله من جهود في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، أودُّ أن أتقدّم بحالص الشكر والامتنان لمن قدم المساعدات اللازمة للقيام بجهود الإغاثة، مع توجيه شكر خاص للدعم السخي الذي قدمته الكويت لتمكين المنظمة من تنفيذ مساعدات إنسانية صحية فعالة للجمهورية العربية السورية وللبلدان المجاورة لها.

ورغم ما نواجهه من تحديات، فاسمحوا لي التوقف للخطة لتوجيه التحية للعاملين الصحيين لما أبدوه من تضحيات بطولية وإخلاص في العمل في تقديم الدعم البالغ الأهمية للسكان المتضررين، حتى لو كان عملهم هذا يلحق الخطر بحياتهم وبسعادتهم الشخصية.

أصحاب المعالي، السيدات، والسادة،

إن دورتكم هذا العام تركّز على قضايا مهمة بالنسبة للتنمية الصحية بالإقليم على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، ومن خلال عملية إصلاح المنظمة التي تشاركون فيها من موقعكم كدول أعضاء، فإن ملامح مستقبل المنظمة لا يزال في طور إعادة رسمه تأسيساً على المطالب والاشتراطات التي يفرضها هذا العالم المتغير من حولنا. إن زملائي في المكتب الإقليمي، وأنا بينهم، مستعدون لأداء الدور المنوط بنا، وأدعوكم بدوري لمواصلة الإسهام في هذه العملية حتى تحصلوا على المنظمة بالصورة التي تتمنون رؤيتها والتي تلي لكم احتياجاتكم.

متمنياً لكم التوفيق والسداد في الدورة الستين للجنة الإقليمية.